محمد العمري

دكتور في الحقوق

السياسة الأمنية بالمغرب

- الثوابت والمتغيرات -

مقاربة في ضوء النماذج الأمنية المعاصرة والتوجهات الأممية الحديثة

* السياسة الأمنية ودولة القانون.
* السياسة الأمنية ومكافحة التطرف والإرهاب.
* المجلس الأعلى للأمن المغربي وتدبير الملفات الأمنية الكبرى.
* حماية المنشآت الحساسة ذات الأهمية الحيوية وتدبير المخاطر والأزمات.
* التوجهات الكبرى للسياسة الأمنية المغربية في ظل التهديدات الأمنية الناشئة.
* الاستعلام الجنائي ورصد الجريمة الحضرية وفك شفرات الإجرام الحديث والمنظم.
* دينامية مجتمع الاستعلام المغربي « ...DGST, DRG, DGED, DGAI» وريادة المعلومة الأمنية في صنع القرارات الاستراتيجية.
* الشراكة الأمنية والتعاون الدولي مع مجتمعات الاستعلام الأجنبية ووكالات تطبيق القانون «INTERPOL, DGSI, DGSE, CIA, FBI...»
* التدبير الأمني للتهديدات المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين المغاربة والأجانب العائدين من الخارج.
* خصوصية النموذج الأمني "صنع بالمغرب" ورهانات الدبلوماسية الأمنية الموازية.
* الأمن والمواطن/ أي خدمة أمنية نريد؟

الطبعة الأولى
2026

الفهرس

مدخل تمهيدي 1
السياسة الأمنية: سياسة عامة أم سياسة عمومية؟ 2
لماذا الحق في الأمن أولا؟ 9
الحق في الأمن: واجب على الدولة أم التزام مشروط؟ 10
من الاستراتيجيات الأمنية إلى السياسة الأمنية 12
خصائص السياسة الأمنية، محاورها ومراحل إعدادها 14
السياسة الأمنية والسياسة الجنائية: امتدادات أم تقاطعات؟ 17
الأهمية النظرية والعملية للموضوع 21
تصميم الموضوع 23
الفصل الأول: ضوابط السياسة الأمنية ورهان التوازن بين النجاعة والمشروعية 24
المبحث الأول: المبادئ المؤسسة للسياسة الأمنية 26
المطلب الأول: الحكامة الأمنية الجيدة مطلب أساسي للسياسة الأمنية 28
الفقرة الأولى: الحكامة الأمنية من خلال المنظومة الأممية لحقوق الانسان 29
أولا: تأطير الحقوق والحريات الأساسية للأفراد 30
ثانيا: تفاعل السياسة الأمنية مع آليات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 36
ثالثا: تحديد مدونات السلوك المثالية للعاملين بالقطاعات الأمنية 38
الفقرة الثانية: الحكامة الأمنية من خلال دولة القانون والممارسات الفضلى لحقوق الانسان 44
أولا: الحكامة الأمنية في مجهر دولة القانون 45
ثانيا: جدلية الأمن والحقوق في فضاءات ممارسة الحريات "أنموذج تدبير الاحتجاجات العمومية" 46
ثالثا: المواطن في صلب الحكامة الأمنية باعتبارها رافدا للتنمية الشاملة 50
رابعا: الأنموذج الديموقراطي للحكامة الأمنية 52
المطلب الثاني: مأسسة آليات السياسة الأمنية 55
الفقرة الأولى: دسترة مؤسسات الحكامة الأمنية 55
أولا: المجلس الأعلى للأمن المغربي 56
أ. المهمة الاستشارية للمجلس الأعلى للأمن بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي 57
ب. تدبير المجلس الأعلى للأمن لحالات الأزمات الوطنية الكبرى 59
ج. مؤشرات التدبير الاستراتيجي للأزمات من طرف المجلس الأعلى للأمن 62
د. مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة من طرف المجلس الأعلى للأمن 65
ثانيا: نماذج المجالس الوطنية والقومية للأمن 68
الفقرة الثانية: وحدة السياسة العمومية واستقلالية القرار الأمني 75

المطلب الأول: إشكالية التوازن بين الأمن وممارسة الحقوق..... 79
الفقرة الأولى: كفالة الحريات والحقوق وتحقيق الأمن..... 79
أولا: شمولية النظام العام..... 81
ثانيا: ترجيح المصلحة العامة على المصالح الفردية والجماعية..... 82
ثالثا: مجالات ممارسة الحريات ورقابة النظام العام..... 83
الفقرة الثانية: اعتماد مناهج الضبط الإداري والرقابة القضائية لسلطات الشرطة..... 84
المطلب الثاني: المتغيرات الزمانية والمكانية للسياسة الأمنية..... 86
الفقرة الأولى: السياسة الأمنية المغربية في مواجهة التطرف والإرهاب..... 87
أولا: رصد ومكافحة الفكر الراديكالي والتطرف المؤدي إلى الإرهاب..... 87
ثانيا: اقتفاء المغرب لخطة العمل الأممية لمكافحة التطرف العنيف..... 91
ثالثا: مقاربة الأمن الروحي وتمنيع الحقل الديني..... 94
الفقرة الثانية: ريادة الأنموذج الأمني المغربي في مكافحة الإرهاب..... 97
أولا: الإحاطة الأمنية بأصول الفكر الإرهابي وتشعباته المتطرفة..... 98
ثانيا: المقاربة الاستباقية والاختراق الأمني للتنظيمات الإرهابية..... 101
ثالثا: المقاربة الأمنية للمخاطر ورصد مصادر تمويل الإرهاب..... 105
رابعا: حماية البنيات ذات الأهمية الحيوية في المغرب ضد المخاطر والهجمات الإرهابية..... 108
خامسا: تدبير المخاطر والتهديدات المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب والمغاربة العائدين من الخارج 122
الفصل الثاني: خصوصية السياسة الأمنية المغربية في ظل التحديات الأمنية الدولية والوطنية..... 135
المبحث الأول: التوجهات الكبرى للسياسة الأمنية المغربية في ظل التهديدات الأمنية المستجدة..... 137
المطلب الأول: المقاربات الأمنية المعتمدة لتقويض مستويات الإجرام في المغرب..... 138
الفقرة الأولى: الوقاية الموضعية أو الظرفية آلية نشيطة لضبط مسببات الانحراف والاجرام..... 138
الفقرة الثانية: تحيين استراتيجيات وآليات محاربة الجيل الجديد من الجرائم الناشئة والمستحدثة..... 144
أولا: التحديات الأمنية لمكافحة الإجرام المنظم..... 144
1. التسليم المراقب..... 147
2. الاختراق الأمني والاستعلام الجنائي..... 148
ثانيا: التحديات الأمنية المرتبطة بالإجرام الاقتصادي والمالي..... 152
ثالثا: التحديات الأمنية لصد الإجرام المتصل بالتكنولوجيات الحديثة..... 155
رابعا: المؤسسات الأمنية الوطنية الفاعلة في مجال مكافحة الإجرام المنظم والمستحدث..... 158
1. المكتب المركزي الوطني B.C.N..... 158
2. الفرقة الوطنية للشرطة القضائية B.N.P.J..... 160
3. المكتب المركزي للأبحاث القضائية B.C.I.J..... 161
المطلب الثاني: خصوصية العقيدة الأمنية بالمغرب..... 163

الفقرة الأولى: التقاطع البين-أمني التشاركي وتدويل النموذج الأمني المغربي..... 163
أولا: النجاعة الأمنية بوابة النموذج الأمني المغربي العابر للحدود..... 165
ثانيا: النموذج الأمني "صنع بالمغرب" ورهان الدبلوماسية الأمنية الموازية..... 166
الفقرة الثانية: الأبعاد الاستراتيجية للمعلومة الأمنية..... 168
أولا: مقومات الهندسة الاستعلاماتية والرهان على التحليل والتوقع الاستباقي..... 172
ثانيا: دينامية مجتمعات الاستعلام الغربية من خلال النموذجين الفرنسي والأمريكي..... 177
ثالثا: وسائل عمل مصالح الاستعلام الأجنبية..... 182
1. التتبع La Filature 182
2. المراقبة La Surveillance 183
3. البيانات الوصفية Les Métadonnées-Data mining 184
4. التوثيق Le fichier 185
5. الاختراق L'infiltration 187
رابعا: مصادر الحصول على المعلومات..... 189
الفقرة الثالثة: مجتمع الاستعلام المغربي ووحدة القرار الأمني..... 190
أولا: المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني D.G.S.T 192
ثانيا: المديرية العامة للأمن الوطني D.G.S.N /مديرية الاستعلامات العامة DRG 193
ثالثا: وزارة الداخلية/المديرية العامة للشؤون الداخلية DGAI 196
رابعا: المديرية العامة للدراسات والمستندات D.G.E.D 198
الفقرة الرابعة: الاهتمامات الكبرى لمجتمع الاستعلام المغربي..... 202
أولا: مكافحة الإرهاب..... 202
ثانيا: مكافحة التجسس..... 205
ثالثا: مكافحة التدخل الأجنبي..... 208
رابعا: المحافظة على المصالح العليا للدولة..... 209
1. قضية الصحراء المغربية..... 209
2. حماية الشعائر الدينية الوطنية من الامتدادات الطائفية والمذهبية..... 211
3. متابعة أنشطة الحركات التبشيرية والالحادية في المغرب..... 212
4. تتبع ومواكبة دينامية الحركات الاحتجاجية..... 214
المبحث الثاني: السياسة الأمنية المواطنة، مرتكزات حديثة لتجويد برامج الإدارة الأمنية..... 218
المطلب الأول: الشرطة المجتمعية المواطنة..... 219
الفقرة الأولى: إعادة هيكلة البرامج الأمنية..... 219
أولا: إصلاح القطاع الأمني الوطني على ضوء التوجهات الأممية..... 220
ثانيا: ملامح الإصلاح والتغيير في التجربة الأمنية المغربية..... 222

ثالثا: إقرار مدونة قواعد سلوك بمرجعية أممية وخصوصية وطنية.....224
الفقرة الثانية: أبعاد الحكامة الأمنية في تدبير الشأن الأمني للمواطنين.....230
أولا: المساواة في الولوج إلى الخدمات الأمنية والاستفادة منها.....231
ثانيا: التغطية الأمنية لمجموع التراب الوطني.....232
ثالثا: الاستمرارية في أداء الخدمات الأمنية.....233
رابعا: احترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة.....234
خامسا: تأمين تتبع شكايات وتظلمات واقتراحات المرتفقين وملاحظاتهم.....236
المطلب الثاني: المحددات التقييمية للسياسة الأمنية وتعزيز الشعور بالأمن.....238
الفقرة الأولى: السياسة الأمنية والإنتاج المشترك للأمن.....239
أولا: الانخراط المجتمعي في الأمن التشاركي.....239
ثانيا: إرساء أسس الأمن التعاقدي.....241
ثالثا: تعزيز الاعلام الأمني لمستويات الإحساس بالأمن.....242
الفقرة الثانية: المحددات التقييمية للمؤسسات الأمنية.....246
المحدد الأول: احترام حقوق الإنسان.....247
المحدد الثاني: تقنين ونشر النصوص المنظمة للمؤسسات الأمنية.....248
المحدد الثالث: الانفتاح على مؤسسات المراقبة الوطنية والهيئات الدولية لحقوق الانسان.....249
المحدد الرابع: مواكبة المستجدات وتطوير بنية العمل الأمني.....251
المحدد الخامس: انجاز التقارير الموضوعاتية وعرضها على النشر.....252
الفقرة الثالثة: أي خدمة أمنية نريد؟.....253
خاتمة.....257
الملاحق.....260
قائمة المراجع.....283
الفهرس.....294

هذا الكتاب

يعد محاولة تأصيلية لأسس السياسة الأمنية بالمغرب في ظل المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية التي يعرفها مجال الأمن في شكله التقليدي والحديث، ويبرز التحولات التي تطبع المشهد الأمني في تفاعل مع مقومات دولة الحق والقانون ومنظومة حقوق الانسان، ويستقرئ خصائص العقيدة الأمنية الوطنية المبنية على التوقع والاستباق والتحليل والنجاعة، ويشخص مكانة الدبلوماسية الأمنية في خدمة القضايا الوطنية الكبرى وتوطيد آليات تدويل النموذج الأمني المغربي المنفرد بخصوصيته في تدبير الملفات المرتبطة بالعنف والتطرف والإرهاب، كما يناقش مستويات الخبرة الأمنية المغربية وجودتها في تعزيز التعاون والتنسيق بين مكونات مجتمع الاستعلام المغربي ونظرائه من أجهزة الاستخبارات العالمية ووكالات تطبيق القانون، ويقف عند تقييم التجربة الأمنية المغربية والاشادة بها في المحافل الأمنية والاعتراف بمهنيتها وفعاليتها في خدمة الأمن والسلم الدوليين.

أصكوم COMM
مطبعة أصكوم - القنيطرة
26، زنقة سبتة ومحمد عبدو رقم 2/36 الطابق السفلي - القنيطرة
الهاتف : 05 37 37 24 84 - المحمول : 06 61 36 88 80 - الفاكس : 05 37 37 58 55
البريد الإلكتروني : accommatelier@gmail.com / accomm44@yahoo.fr

الثمن: 130 درهم